دور الهيئات المحلية في محافظة قلقيلية في عملية التنمية الاجتماعية

اعداد عمر سمحة

مدير عام وزارة الحكم المحلي في محافظة قلقيلية

المحتويات

١- مقدمة

٢- نبذة تاريخية عن هيئات السلطة المحلية في فلسطين.

٢-١- العهد العثماني

٢-٢- الانتداب البريطاني

٢-٣- الحقبة الاردنية

٢-٤- الادارة المصرية في قطاع غزة

٢-٥- الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال

٣- السلطة الفلسطينية- ادارة محلية ام حكم محلي؟

٤- الهيئات المحلية في محافظة قلقيلية

٤-١-بلدية قلقيلية

٤-٢- البلديات المستحدثة

٤-٣- المجالس القروية

٤-٤- لجان المشاريع

٥- تحديات على الطريق

٦- توصيات

٧- خاتمة

٨- المراجع

أ- مقدمة

نشأت هيئات السلطة المحلية في فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد غلب على تاريخها محاولات استخدام السلطة المركزية للبلديات والمجالس القروية كامتداد عضوي لبسط سيطرتها، من خلال تفتيت الزعامة المحلية واشغالها في امور محلية، الامر الذي جعل دور هذه الهيئات محصورا في مجال تنفيذ خدمات اساسية، فيما بقيت الكثير من القضايا الهامة ذات الطبيعة الاستراتيجية في حياة المجتمع تحت السيطرة المركزية، لذلك بقيت السلطات المحلية محدودة وهامشية في قوتها ونفوذها واثرها في حياة المجتمع.

ومع اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، برزت معالم الاهتمام الرسمي الفلسطيني بهذا المستوى من السلطة، وكان انشاء وزارة الحكم المحلي الفلسطينية في اطار اول حكومة فلسطينية عام ١٩٩٤ مؤشرا على ذلك، حيث اوكلت اليها مهمة متابعة امور الهيئات المحلية، وتشكيل هيئات بديلة لتلك التي كانت تدار من قبل ضباط اسرائيليين او متعاونين مع اسرائيل، الى جانب الاعداد للبنية القانونية الناظمة لموضوع الحكم المحلي، ونتيجة للشروع في تطبيق الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية، اتسعت رقعة صلاحيات الوزارة، وبذات باتخاذ الخطوات اللازمة في مجال تطوير البنية التحتية والادارية للبلديات والمجالس القروية، واعداد قوانين لتنظيم شؤون السلطة المحلية وتحديد صلاحياتها ونطاق عملها، وكذلك قامت بتعيين لجان لإدارة الشؤون المحلية، انتهى بموجب قرارات تعيينها الصادرة عن وزير الحكم المحلي عمل اللجان السابقة، كما تم استحداث هيئات محلية جديدة في تجمعات سكانية لم تعترف بها سلطات الاحتلال في السابق، او اكتفت بإدارتها من خلال مختار معين متعاون معها ويخدم اغراضها، ومن ضمن المهمات التي انيطت بوزارة الحكم المحلي، اعداد الخطط التطويرية والتنموية للمدن والقرى، بعد الرجوع الى الهيئات المحلية لتحديد اولوياتها، من اجل العمل على توفير التمويل اللازم من الدول المانحة، ولم تكن الوزارة هي الجهة الوحيدة التي تتولى هذه المهمة، بل اشتركت معها اطر فلسطينية اخرى مثل وزارة التخطيط والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار.

وبذلك فقد نفذت الهيئات المحلية الفلسطينية بشكل عام، وفي محافظة قلقيلية بشكل خاص، العديد من المشاريع التنموية استنادا الى ما حددته على سلم اولوياتها لخدمة مواطنيها، لا سيما وان السلطة الوطنية قد تسلمت مناطق نفوذها الامنية والادارية في ظل بنية تحتية حرص الاحتلال طيلة السنوات الماضية من عمره على تدميرها، امعانا في خلق اكثر العوامل دفعا للمواطن الفلسطيني لمغادرة دياره.

وعلى الرغم من ذلك، فان عقبات كبيرة وتحديات خطيرة، واجهت الهيئات المحلية الفلسطينية واعاقت دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية المتوخاة.

فرضية البحث

يفترض البحث ان الهيئات المحلية في محافظة قلقيلية قد ساهمت في عملية التنمية الاجتماعية في حدود مناطق نفوذها خلال العقد الاول من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية، رغم ما اعترض طريقها من عقبات طارئة وموروثة.

اسئلة البحث

وفي ضوء ذلك فالبحث معني بالإجابة عن سؤال مركزي هو هل ساهمت الهيئات المحلية في محافظة قلقيلية في تنمية المجتمع المحلي؟ وهذا يستدعي الاجابة عن اسئلة فرعية من قبيل الى أي مدى ساهمت الهيئات المحلية في المحافظة في عملية التنمية؟ وما هي المعيقات التي تعترض سبيلها لأداء دورها المنشود في سياق عملية التنمية؟ وما هي السبل الكفيلة بالارتقاء بالدور التنموي للهيئات المحلية في محافظة قلقيلية؟.

منهج البحث

يعتمد الباحث في هذا البحث تكاملية منهجية تتيح الاستفادة من خصائص المنهج التاريخي لرصد التطورات الحاصلة عبر تاريخ الهيئات المحلية في فلسطين، فيما يوفر النهج التحليلي الاداة المناسبة للإجابة على اسئلة البحث المختلفة.

الادبيات السابقة

١- مجموعة اوراق عمل مقدمة الى مؤتمر اللامركزية المالية الاول في الحكم المحلي والمنعقد في جامعة النجاح الوطنية في الفترة ما بين ٢٥ – ٢٦ \١٦.١٩٩٨

٢- مجموعة اوراق عمل مقدمة الى ورشات عمل مختلفة بمبادرة شركاء في التنمية الريفية، عقدت في اوقات مختلفة وفي عدد من محافظات الوطن.

٣- د. علي الجرباوي: أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية.

٤- اعداد مختلفة من مجلة " الحكم المحلي" الصادرة عن وزارة الحكم المحلي.

٥- بيان نويهض الحوت: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧- ١٩٤٨.

٦- مجلة شؤون فلسطينية العدد ٢٢١- ٢٢٢.

٧- قانون البلديات الاردني لعام ١٩٥٤.

٨- قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم ١ لسنة ١٩٩٧.

٩- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية: دليل السلطات المحلية ٢٠٠٠.

١٠- ارشيف وزارة الحكم المحلي في قلقيلية.
١١- ارشيف بلدية قلقيلية، بلديات المحافظة، والمجالس القروية.
١٢- مقابلات ميدانية مع مهندسين من بلدية قلقيلية.
١٣- الامر العسكري الاسرائيلي ١٩٤.

٢- نبذة تاريخية عن هيئات السلطة المحلية في فلسطين

نشأت هيئات السلطة المحلية في فلسطين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ،واستمر تطويرها نتيجة قرارات سياسية اتخذت من قبل السلطة المركزية المسيطرة على البلاد، الأمر الذي جعلها لصيقة بالسلطة المركزية، حيث انه أريد لها أن تكون إحدى أدوات فرض شرعية هذه السلطة.

وبالتالي فإن الدور السياسي الذي لعبته هذه الهيئات كان محدوداً جداً باستثناء بعض الفترات فيما تنامت قدرة السلطة المركزية على اختراق المجتمع الفلسطيني وتعزيز سيطرتها عليه ،وهو ما حمل في ثناياه تغييب مستوى الحكم المحلي كأساس لدرء تسلط السلطة المركزية على المجتمع . وربما تكون حقيقة أن الحكم المركزي كان دائماً غريباً ومحتلاً وعدائياً للشعب الفلسطيني ،إلى جانب عوامل اخرى قد حالت دون بلورة علاقة ديموقراطية بين الدولة والمجتمع[١].

٢-١- العهد العثماني

مع تنامي نزعات الانفصال عن الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ، شرعت السلطة المركزية باستحداث نظام حكم محلي لإحداث اختراقات عمودية في الولاءات الإقليمية عبر إيجاد هرم إداري يبدأ من السلطان في استانبول وينتهي بالمختار في القرى النائية[٢].وقد أوجد قانون الولايات الصادر عام ١٨٧١ منصب المختار على صعيد الملة والقرية وحدد إليه اختياره، كما فتح المجال لإنشاء مجالس بلدية إلا أنها بقيت مجالس شكلية عديمة الصلاحية والفاعلية، ولم يطرأ عليها تغيير إلا بعد إصدار البرلمان العثماني قانون إدارة البلديات عام ١٨٧٧ الذي ينظم كيفية اختيار المجلس البلدي بعدد من الأعضاء تراوح بين٦-١٢ عضواً حسب عدد السكان،وتضمن هذا القانون وصفا لصلاحيات البلديات التي انحصرت في الخدمات كمراقبة الأملاك والمحافظة على النظافة والصحة العامة واستيفاء الرسوم البلدية من السكان[١]. وبمقابل هذا الدور الخدمي فإن السلطة المركزية قد أبقت سيطرتها على البلديات وتوظيفها لبسط السيطرة على السكان وتزويد الخزينة بالعائدات الضريبية ، فيما يخصص للبلديات عشر وارداتها ويرسل الباقي للخزينة المركزية. كما احتفظت السلطة المركزية بحق تعيين رئيس البلدية من بين المنتخبين من قبل دافعي الضريبة . وفي العهد العثماني كان هناك نوعين من المجالس ،الأول

---

[١] ورقة عمل من إعداد شركاء في التنمية الريفية ARD بعنوان"بناء اللامركزية في الحكم المحلي" مقدم لوزارة الحكم المحلي بدعم من برنامج المعونة الأمريكية العادي USAID،نيسان٢٠٠٠،ص٨.

[٢] د.علي الجرباوي:أي نوع من السلطة المحلية ؛دراسة الحالة الفلسطينية(نابلس،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،١٩٩٦)ص٣٠

[١] المصدر السابق ص٣١.

يسمى مجلس اختيارية القرية ،ويتم انتخابه حسب نظام إدارة الولايات لعام ١٨٧١ من قبل ذكور القرية الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عاماً ويدفعون (ويركو) للدولة وينتخب هؤلاء مختارين اثنين إضافة إلى عدد من الأعضاء يتراوح بين ٣-١٢ حسب عدد السكان، وفي حال وجود طوائف مختلفة في القرية ،فإن عملية الانتخاب تجري لكل طائفة على حدة. ويقوم مجلس الاختيارية بالإصلاح بين الناس ورفع احتياجات القرية ومتابعة نظافتها وتعيين حارس لها والعمل تسهيل أسباب الزراعة و التجارة و الاشراف على تحصيل الاموال الميرية من القرية و اعطاء قرارات بحسن توزيعها على اهالي القرية ، و قبول التبرعات الموصى بها لوجوه البر و استعمالها حسب الوصية ، و الاشراف على اموال الايتام و اعلام مدير الناحية عن الاراضي الخالية و القابلة للزراعة و اجراء التحقيقات الاولية بافعال المدنيين الذين ينبغي تسليمهم الى الحكومة . بمعنى ان هذا المجلس يقوم بعمل احدى اذرع السلطة المركزية الى جانب بعض المهام المحلية [١].

و الثاني هو المجالس البلدية ، حيث تركت الدولة العثمانية فلسطين و فيها ٢٢ مجلسا بلديا .

٢-٢- الانتداب البريطاني

و كان واضحا ان احد اهم اهداف الانتداب البريطاني في فلسطين هو تأمين تنفيذ وعد بلفور باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، الامر الذي دفع المندوب السامي هربرت صموئيل لتكريس مهمته التي استمرت حتى عام ١٩٢٥ لتحقيق القبول الفلسطيني بالوعد سواء من خلال المشاركة الفلسطينية في مجلس تشريعي او استشاري او وكالة عربية تقبل بتنفيذ الوعد ، او من خلال المجلس الاسلامي الذي بادر المندوب السامي الى تشكيله عام ١٩٢١ ، و قد باءت هاتان المحاولتان بالفشل ، فيما سعى المندوب السامي لاستقطاب العديد من ابناء العائلات الفلسطينية لشغل وظائف في الادارة الانتدابية البريطانية ، و اذ نجح في ذلك الا انه لم يتمكن من تحقيق الاختراق السياسي المطلوب نظرا لان الوظائف لم تعط شاغليها بعدا تأثيريا في الشارع الفلسطيني [٢].

و في اطار سعيه لتحقيق اهدافه اصدر المندوب السامي عام ١٩٢١ قانونا للمجالس المحلية لتستطيع المستوطنات الصهيونية تشكيل مجالسها الخاصة لتنمو الى جانب المجالس البلدية الفلسطينية الموجودة اصلا و التي تعمل وفقا للقانون العثماني[١]. و قد حدد المندوب السامي في تقريره السنوي الاول الغاية من وجود البلديات بانها .. " ممارسة الحكم المحلي في المدن و القيام

---

[١] مجلة الحكم المحلي ، العدد الاول ، ايلول ١٩٩٩،ص ٢٣

[٢] د. علي الجرباوي : م . س . ذ ص ٣٢,٣٣. للمزيد من التفاصيل انظر بيان نويهض الحوت : القيادات و المؤسسات في السياسة في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨ (بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٦) ص ٢٠٥-٢١٠، ص ١٦٥-١٦٨

[١] د. علي الجرباوي : م. س. ذ ص ٣٤

بالخدمات العامة التابعة لها . و هي ايضا ، لسان حال الشعب لدى حكام الالوية ، و واسطة لتنفيذ مطالب الادارة العامة " .. على ان تكون هذه البلديات " منسجمة انسجاما تاما مع اعمال ادارة الالوية ، و لهذه الغاية كان كل حاكم لواء يعتبر مسؤولا عن عمل السلطات المحلية الواقعة في لوائه [1] . و ظلت المجالس البلدية طيلة فترة مندوبية صموئيل تختار بالتعيين ، بمعنى ان ركنا اساسيا من اركان دور الهيئات المحلية في اطار التنمية الاجتماعية قد تم تجاوزه و هو المشاركة السياسية .

في عام ١٩٢٦ صدر مرسوم انتخابات بلدية كمقدمة لاستبدال قانون البلديات العثماني بقانون انتدابي ، و بموجب هذا المرسوم احتفظ المندوب السامي لنفسه بحق تعيين رئيس المجلس و نائبه من بين اعضاء المجلس المنتخبين و تغيير او ابطال الانظمة المتعلقة بتحديد اعداد سجل الناخبين و طريقة اجراء الانتخابات و تثبيت النتائج الانتخابية و فيما بعد الغاء استمرار البلديات . و وفقا لبنود هذا المرسوم " جرت عام ١٩٢٧ اول انتخابات بلدية في فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني ، و لم تتكرر الا في عام ١٩٣٤ و بعد صدور قانون البلديات " الانتدابي الجديد ، و لم يجر انتخابات اخرى تحت الانتداب البريطاني الا عام ١٩٤٦ ، و بعد ادخال تعديلات على قانون البلديات لعام ١٩٣٤ " [2]. و يلاحظ ان هذه القوانين كذلك لم تخالف الهدف التقليدي بالحاق البلديات بالسلطة المركزية و اقتصار صلاحياتها على الجانب الخدماتي ، حيث حصر صلاحياتها باعمال صيانة و تنظيم الشوارع و المباني و المجاري العمومية و الاسواق و ذبح المواشي و مناحي الصحة العامة ، و مراقبة الكلاب و تنظيم تربية الحيوانات و توفير وسائل اطفاء الحريق و تقنين وسائل عرض الاعلانات داخل حدود البلدية ، فيما يحق للسلطة المركزية ممثلة بحاكم اللواء التدخل في الامور الاجرائية و الروتينية لاعمال المجالس البلدية و فرض الرقابة المباشرة في المجالات الادارية و الملية و القانونية .

و في المرحلة النهائية فان القانون الانتدابي للبلديات قد قضى على أي استقلالية للبلديات كمؤسسات للحكم المحلي الى جانب افراغ البعد التمثيلي و الديموقراطي لها من مضمونه الحقيقي ، عبر المركزية الشديدة و الرقابة الصارمة و حق التدخل اللامحدود .

و في اعقاب اعتبار لجنة بيل ان احد اسباب ثورة ٣٦ هي المركزية الشديدة التي مارستها سلطات الانتداب فيما يتعلق بالبلديات ، فقد اوصت لجنة بيلي المشكلة عام ١٩٤٠ باقامة مستويين من السلطة المحلية في الريف احدهما هو المجالس المحلية و التي صدر بشأنها

---

[1] المصدر السابق ص ٣٤

[2] ياسر جرادات : الادارة و الحكم المحلي في فلسطين في عهد الاحتلال و الانتداب البريطاني – مجلة الحكم المحلي شهرية تصدر بشكل فصلي مؤقتا عن وزارة الحكم المحلي – رام الله – السنة الاولى – العدد الثاني –كانون الاول ١٩٩٩ ،ص ٣٨، ٣٩

قانون جديد عام ١٩٤١ ، و الثاني هو فئة المجالس القروية التي صدر قانون بشأنها عام ١٩٤٤ [١].

٢-٣- الحقبة الاردنية

بعد عام ١٩٤٨ ، عمل الملك عبد الله ملك الاردن على ضم الجزء الشرقي من فلسطين و الذي اصبح يعرف بالضفة الغربية الى مملكته ، و تمكن من ذلك رسميا عام ١٩٥٠ ، وادراكا من المؤسسة الحاكمة في الاردن بأن هذا الالحاق لا يحظى بقبول شعبي ، فقد اتخذت الاجراءات الضرورية لاحكام سيطرتها على الضفة العربية و منع تبلور قيادة مركزية فيها ، و ما يهمنا في هذا المجال هو تركيز السياسة الاردنية على استخدام هيئات السلطة المحلية، من بلديات و مجالس قروية ، كامتداد عضوي لبسط السيطرة المركزية في الاقاليم المختلفة و خاصة الضفة الغربية ، و وسط رئيسي لتركيز الاهتمامات السياسة للزعامات المحلية [٢]. بمعنى ان هذه الهيئات قد استغلت لتفتيت الزعامة المحلية و اشغالها بامور ذات طابع محلي لافقادها الرؤية و الاهتمام بالقضايا الوطنية العامة ، الامر الذي خلق صراعات على المستوى المحلي ، لعبت فيها السلطة المركزية دور الحكم للفصل في هذه الصراعات و المنازعات .

و عند ضم الضفة الغربية للاردن كان فيها ثماني بلديات ، اصبحت خمسا و عشرين عند وقوع الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ [٣] . و قد اصدرت الاردن عام ١٩٥٤ قانون البلديات الاردني ، فيما انيطت في ذات العام بوزير الداخلية صلاحيات انشاء مجالس قروية . و قد منح القانون الاعضاء المنتخبين حق انتخاب الرئيس و نوابه من بينهم ، و مكن المجالس البلدية من تعيين لجان و اقرار توصياتها دون الحاجة الى موافقة مسبقة من ممثل السلطة المركزية ،و يمكن القول ان الهيئات المحلية بقيت تابعة و مذيلة ، حيث بقيت صلاحيات التعليم و الصحة و المواصلات و الاتصالات حكرا على السلطة المركزية ، و اقتصرت صلاحيات السلطات المحلية على الادوار التنفيذية الخدماتية الخالية من اية ابعاد تنموية تطويرية تمنحها القدرة التأثيرية على مستقبل الحياة المجتمعية، " فمهام البلدية بقيت محصورة ، وفق القانون ، تشتمل على العناية بالشوارع ، و مراقبة المباني و الاسواق ، و انشاء المجاري العمومية ، و توزيع المياه ، و الاشراف على ذبح المواشي ، و التفتيش الصحي و ترخيص الحمالين و تنظيم الباعة المتجولين ، و توفير وسائل مكافحة الحريق ، و تحديد انظمة الاعلانات العامة [٤].

---

[١] د. علي الجرباوي : م . س . ذ ص ٤٠

[٢] د. حسين الاعرج : ورقة عمل بعنوان " تطور مفهوم النظم المحلية في فلسطين " مقدمة الى مؤتمر الحكم المحلي الاول في اللامركزية المالية – نابلس – جامعة النجاح ٢٥-٢٦ /٦/١٩٩٨

[٣] مجلة شؤون فلسطينية – العدد ٢٢١-٢٢٢ ، اب (اغسطس) – ايلول (سبتمبر) ١٩٩١- بحث بعنوان " البلديات الفلسطينية من النشأة حتى العام ١٩٦٧ " د. علي الجرباوي ص ٥٨ .

[٤] المصدر السابق ص ٤٤ (المادة ٨٧) .

و من وسائل التحكم و السيطرة ان القانون خول مجلس الوزراء صلاحية اقالة رئيس البلدية ، و اجاز لوزير الداخلية اقالة نائب رئيس البلدية (المادتان ٤٧ ، ٤٨) . كما جعل تحديد رواتب رئيس البلدية و نوابه من اختصاص وزير الداخلية ، يقرر قيمتها وفقا لمدخولات البلدية ، و بعد الحصول على موافقة مجلس الوزراء (المادة ٥١) ، و لتنفيذ اية انظمة تتعلق بشؤون الموظفين في البلدية فرض القانون على المجلس البلدي الحصول على موافقة مجلس الوزراء (المادة ٨٢) . و اسهب القانون في تقييد صلاحيات المجالس البلدية في المجال المالي من اجل تأمين السيطرة عليها . (المادتان ٧ ،١٧) .

و في عام ١٩٥٥ صدر قانون جديد جاءت احكامه مكبلة لصلاحيات السلطة المحلية مكرسة اعتبارها امتدادا للسلطة المركزية ، و منح مجلس الوزراء بناء على تنسيق وزير الداخلية الحق بحل أي مجلس بلدي قبل انقضاء دورته حلا نهائيا غير خاضع للطعن . (المادة ٨) . و منح وزير الداخلية و بموافقة مجلس الوزراء صلاحية تعيين عضوين اضافيين يتمتعان بكافة حقوق العضوية الى أي مجلس بلدي . (المادة ٢٧) . مما يعني حق التدخل المباشر و التأثير بتركيبة المجالس البلدية و بالتالي تقييد حق المنتخبين التمثيلي ، و تحديد التوجهات السياسية للسلطة المحلية . و اصبح من حق مجلس الوزراء تعيين رئيس البلدية من بين الاعضاء المنتخبين او المعينين و تقرير راتبه و اقالته بقرار خطي غير قابل للطعن . (المادة ٣٤) .

و لاحكام الخناق على هيئات السلطة المحلية ، اصدرت الحكومة الاردنية قانونا مؤقتا عام ١٩٦٦ يقضي بانشاء صندوق قروض للبلديات و القرى خاضع للوزارة المختصة (وزارة الشؤون البلدية و القروية) برأسمال مقداره ثلاثة ملايين دينار لمساعدة هذه المجالس على تنفيذ مشاريعها التنموية .

و اخيرا ، فان فيض القوانين و الانظمة و الاجراءات الاردنية هدفت الى تكبيل الهيئات المحلية و اقتصار دورها على الخدمات دون ان يكون لها أي دور في مجالات التنمية الاجتماعية او التأثير السياسي [١] .

٢-٤- الادارة المصرية في قطاع غزة

خضع قطاع غزة للادارة المصرية بين عامي ٤٨-١٩٦٧ دون ان يعلن عن ضمه لمصر ، و بالعكس فقد اعتبر القطاع مستقلا عن السيادة المصرية و تم التعامل معه بمنطق الوصاية اكثر من الالحاق و الضم ، و لم يكن في القطاع عند بداية السيطرة المصرية سوى بلديتين ، و ظل الوضع على حاله حتى العام ١٩٦٧ [٢] . و كان التعامل معها يتم على اساس

[١] مجلة الحكم المحلي : م. س. ذ العدد الثالث ،ص ٣٩

[٢] مجلة الحكم المحلي : م. س. ذ العدد الثالث ،ص ٤٠

قانون البلديات الانتدابي لعام ١٩٣٤ . و اللافت للنظر انه لم يجر طيلة الفترة ما بين ٤٨-٦٧ استحداث بلديات في القطاع كما لم يتم اجراء انتخابات بلدية ، و انما تم الاستعاضة عنها بالتعيين . " و كان الاثر السياسي الاهم لمثل هذه الممارسة افراغ مستوى السلطة المحلية من البعد السياسي المحلي ، و ربطه بعجلة السلطة المصرية المركزية في القطاع . و بذلك تحولت كل من البلديتين من هيئة سلطة محلية من المفترض ان تدار من قبل مجلس بلدي منتخب و ممثل للسكان ، الى مؤسسة سلطة محلية امتدادية للجهاز الاداري المركزي المصري تدار من قبل فلسطينيين مؤيدين للتوجهات السياسية المصرية من بين ابناء العائلات الرئيسية في المدينة [١]. بمعنى ان الادارة المصرية في غزة لم تخرج عن اطار النماذج الاخرى التي وردت في الصفحات انفة الذكر باعتبارها تسعى لجعل هيئات السلطة المحلية ادوات في يد النظام لتعزيز شرعيته وليس لتقوم بدور تنموي لخدمة مناطق ادارتها.

٣-٥- الضفة الغربية و القطاع تحت الاحتلال

عندما وقع الاحتلال الاسرائيلي على الضفة الغربية و قطاع غزة لم يكن فيهما سوى خمس و عشرين بلدية في الضفة و بلديتان في القطاع ، الى جانب العديد من المجالس القروية ، و طيلة فترة الاحتلال تم استحداث ثلاث بلديات فقط ، واحدة في مدينة يطا في الضفة و اثنتان في رفح و دير البلح في القطاع فقط .

و على خلفية الاهداف الحقيقية للاحتلال المتمثلة بتدمير الوجود الفلسطيني و اقتلاعه من ارضه و وطنه ، عملت سلطات الاحتلال على استخدام هيئات السلطة المحلية من اجل بسط سيطرتها على الفلسطينيين ، عبر توظيف هيئات السلطة المحلية لتفتيت القيادة المحلية الفلسطينية ، و منع تبلور هيئات سياسية تكون على علاقة مع منظمة التحرير في الخارج . كما ا ن الاحتلال لم يكن يريد بطبيعة الحال ان تقوم هذه الهيئات بدور تنموي يعزز ارتباط الفلسطينيين بالارض ، و لذلك عمل على تفريغها من مضمونها كأطر تنموية من اجل توظيفها لخدمة اهداف و سياسة الاحتلال . و اذا كانت البنية القانونية الموروثة ، كما سبق و اوضحنا تتيح المجال من اجل بسط سيطرة السلطة المركزية على الهيئات المحلية ، فان سلطات الاحتلال عملت على ادخال التعديلات التي تخدم اغراضها عبر اصدار اوامر عسكرية . و من اهم هذه الاوامر امر عسكري رقم ١٩٤ الصادر عن القائد العسكري للضفة الغربية في كانون الاول عام ١٩٦٧ ، و احال هذا الامر الصلاحيات المخولة بموجب قانون البلديات الاردني لعام ١٩٥٥ ، للمتصرف و المحافظ و وزير الداخلية الى المسؤول المعين من قبل القائد

[١] د. علي الجرباوي : ص ٥٣

الاسرائيلي لمنطقة الضفة الغربية [1] ، و بذلك اصبحت الهيئات المحلية ملحقة و ذيلية لاجراءات الحكم العسكري .

و من ناحية اخرى خول الامر العسكري رقم ١٩٧ لعام ٦٨ الحكم العسكري الاسرائيلي ممثلا بالحكام العسكريين للمناطق و ضابط الداخلية للشؤون البلدية و القروية صلاحية مراقبة الموازنة الشهرية و السنوية لهذه الهيئات ، و اشترط المصادقة قبل انفاق أي مبلغ من المال . كما منع زيادة عدد المستخدمين ، الامر الذي حاصر أي امكانية لتطوير الخدمات التي تقدمها البلديات مع الزيادة الطبيعية في عدد السكان .

و هكذا توالت الاوامر العسكرية التي تعزز السيطرة المركزية للحكم العسكري على الهيئات المحلية التي بلغت ذروتها في ظل الاحتلال ، و بالتالي تقلص دور هذه الهيئات التنموي و التطويري الى اقصى مدى .

كما ان الاحتلال لم يسمح باجراء انتخابات بلدية سوى مرتين ، الاولى عام ١٩٧٢ ، فازت فيها قوائم تقليدية و احيانا كثيرة موالية و مرتبطة بالاحتلال ، و ذلك بسبب قرار منظمة التحرير مقاطعة هذه الانتخابات ، فيما فازت القوائم الوطنية المحسوبة على منظمة التحرير في انتخابات عام ١٩٧٦ بالاغلبية العظمى من الهيئات المحلية ، الامر الذي اضفى بعدا سياسيا على دور البلديات ، و بالتالي تصاعد التوتر بين البلديات و سلطات الاحتلال ، انتهى بحل العديد من هذه البلديات و تعيين شخصيات موالية للاحتلال على رأسها و محاولة اغتيال البعض و ابعاد آخرين .

٣-السلطة الفلسطينية- ادارة محلية ام حكم محلي

عند تسلم الصلاحيات من الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٩٤ على خلفية اتفاق اوسلو ، تأسست وزارة الحكم المحلي لتعطي وزنا اكبر لاهتمامات الحكم المحلي بعد تاريخ طويل من الظلم الواقع على هيئات السلطة المحلية ، و تتلخص مهمتها " بتطوير مبدأ الحكم المحلي و اللامركزية الادارية بما يتلاءم مع الظروف و الطموحات الفلسطينية ، اضافة الى رفع مستوى الخدمات في المناطق الريفية و تحسين قدرات الادارة الذاتية لمؤسسات الحكم المحلي " [2] . و تدرك الوزارة ان الحكم المحلي اللامركزي يشكل احد الاسس الرئيسية لاي مجتمع ديموقراطي ، اذ يمكن للمواطنين ان يشاركوا من خلاله في الشؤون العامة عن قرب ، كما يمكنهم من محاسبة مقدمي الخدمات المحلية لضمان القيام بأداء مهامهم بشكل افضل ، مما يشكل حافزا للعاملين المحليين على تقديم و ادارة خدمات عامة افضل.

---

[1] انظر نص الامر العسكري ١٩٤ في الملاحق

[2] المجموعة الاستشارية للتنمية الريفية : اللامركزية في الحكم المحلي في فلسطين (دراسة) ، شباط ٢٠٠٠ ، ص ١١ .

و على الرغم من كل ما ذكر بشأن طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية و هيئات السلطة المحلية في فلسطين في العهود السابقة ، الا انه يمكن القول ان تقاليد ذات علاقة قد رسخت منذ سنوات طويلة في بعض المواقع ، و التي مضى على تأسيس بلديات فيها فترة طويلة، الا ان معظم البلديات الفلسطينية هي حديثة التكوين ، و جاءت لتلبي حاجات و مطالب المواطنين بأن يكون لهم مجالس محلية و بلديات يستلزم الامر تطوير الحكم المحلي فيها من نقطة الصفر ، هذا من ناحية ، و من ناحية اخرى فان رفع مستوى الخدمات المقدمة في المناطق الريفية لمعالجة الخلل ما بين المناطق الريفية و المدنية ، مسألة تقف على رأس اولويات وزارة الحكم المحلي[١].

ويعتمد تنظيم العلاقة بين مستويي السلطة المحلية و المركزية على طبيعة النظام السياسي السائد و طريقة الحكم ، و على هذا الاساس تأخذ السلطات المحلية احد نموذجين اولهما الادارة المحلية و الثاني هو الحكم المحلي ، و النموذج الاول يظهر عندما تكون السلطة المركزية للنظام السياسي هي مصدر كل القرارات و تصنع كل السياسات ، فان هذا يفرض على أي مستوى اخر للسلطة ان ينفذ هذه السياسات و و ينصاع لقراراتها ، بمعنى ان العلاقة بين المستويين تكون في هذه الحال عضوية هرمية ، تكون السلطة المركزية مركزا لاتخاذ القرار ، فيما السلطة المحلية هي الطرف المتلقي للقرارات و الملزم بتنفيذها . هذا النموذج يطلق عليه الادارة المحلية و هو " لا يمنح السلطة المحلية صلاحيات تشريعية منفصلة عن السلطة المركزية، بل يعطيها صلاحيات تنفيذية تبقى في نطاق حدود القوانين و الانظمة العامة الصادرة عن السلطة المركزية [٢].

اما النموذج الثاني فيتواجد في ظل نظام تكون فيه السلطة المركزية ذاتها منقسمة الى سلطات متوازية و متكافئة ، و هي السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية ، و في هذا النظام تكون السلطة المحلية مفصولة عن السلطة المركزية ، و الرابط بينهما علاقات محددة قانونا . و في هذا النموذج يطلق على السلطة المحلية هيئة حكم محلي [٣] .

و هكذا فان هيئات الحكم المحلي تتمتع باستقلالية الصلاحيات عن السلطة المركزية ، و تكون منتخبة من قبل مواطنيها ، و خاضعة لاشرافهم و رقابتهم ، و هذا يضفي اهمية كبيرة لمبدأ الانتخاب و منطق المشاركة الشعبية خاصة في سياق الدور التنموي لهيئات الحكم المحلي في مجالات التعليم و الصحة و التنمية الاقتصادية و الشؤون الاجتماعية و الثقافية . و هذا يضفي بعدا تمثيليا حيث انها منتخبة من مواطنيها مما يعطيها صلاحية تشريعية داخل منطقة

---

[١] شركاء في التنمية الريفية: م.س.ذ. ص ٨.

[٢] د. علي الجرباوي م. س . ذ ، ص ٢١ .

[٣] المصدر السابق ،ص ٢٤

صلاحياتها ، الى جانب دورها التنفيذي في مجالات عملها المختلفة ، و باعتبار ان لها محكمة بلدية تنظر في المخالفات في منطقة عملها ، فهي بالتالي تجمع ما بين السلطات الثلاث المشابهة لتقسيم السلطات في النظم السياسية الديموقراطية .

و انطلاقا من هذه الخلفية ، فان وجود هيئات حكم محلي يعزز الديموقراطية في النظام السياسي ، علما بأنها لا توجد دون نظام ديموقراطي ، فيما لا تنتج النظم الشمولية الا ادارات محلية ، باعتبارها احدى مسالك و اذرع السلطة المركزية لفرض سيطرتها و اختراق المجتمع عموديا .

و على اساس هذا الفهم ، و انطلاقا من وثيقة الاستقلال التي حرصت على التأكيد على سعي الشغب الفلسطسني لتأسيس نظام ديموقراطي[1] ، فقد جاءت تسمية هيئات السلطة المحلية في ظل السلطة الفلسطينية بهيئات الحكم المحلي ، و هو الامر الذي طالما اكدت عليه ادبيات وزارة الحكم المحلي . و يبين الجدول التالي الخطوات التي تم انجازها على طريق تحقيق اللامركزية [2] :

شروط اللامركزية	ما تم انجازه
١- مجالس بلدية منتخبة	لم تتم الانتخابات بعد فيما تم انجاز قانون للانتخابات
٢- تحديد رواتب موظفي البلديات	هي من صلاحيات البلديات
٣- قدرة السلطة المحلية على الاقتراض	نص القانون على ذلك بشرط موافقة الحكومة المركزية
٤- وجود نظام للمنح الحكومية واضح و شفاف حيث تعرف كل سلطة محلية نصيبها منه	لا يوجد
٥- وضوح صلاحيات البلديات	تم تحديدها بموجب القانون ١٩٩٧ مادة ١٥
٦- قدرة البلديات على جباية الضرائب و تقديم الخدمات بكفاءة	متوسطة
٧- وجود نظام محاسبي مناسب	يجري العمل على انجازه
٨-قدرة السلطة المركزية على مراقبة السلطات المحلية	متوسطة

[1] وثيقة الاستقلال لمزيد من التفاصيل

[2] جهاد حمدان : ورقة عمل بعنوان " خطوات فلسطينية نحو اللامركزية " مقدمة لمؤتمر الحكم المحلي الاول في اللامركزية المالية – نابلس – جامعة النجاح ، ٢٥,٢٦/٦/٩٨.

وهناك عدد من الملاحظات على الجدول السابق وهي:

١- لم يختلف الوضع اليوم عما كان عليه في عام ٩٨ رغم مرور حوالي خمس سنوات ، الامر الذي يعني عدم جدية السلطة المركزية في تحقيق اللامركزية.

٢- رغم الجدال الدائر في الاوساط الفلسطينية المهتمة بشأن الانتخابات ، الا انني لا ارى ان عدم اجراء هذه الانتخابات كان قرارا حكيما او يستند الى اساس منطقي ، حيث ان عدم اجراء هذه الانتخابات يحرم الهيئات المحلية و يحرم المجتمع الفلسطيني من احد اهم روافد التنمية الاجتماعية و الاقتصادية عبر المشاركة الشعبية في انتخاب ممثليها في السلطات المحلية .

٣- رغم ان رواتب موظفي البلديات هي من صلاحياتها ، الا ان شرط مصادقة وزير الحكم المحلي على الموازنة يخلق نوعا من الوصاية المركزية على السلطة المحلية ، و يفتح المجال للتدخل في مسألة الترقيات على سبيل المثال .

٤- تتعزز الوصاية المركزية على الهيئات المحلية من خلال اشتراط قانون الهيئات المحلية مصادقة الوزير على الاقتراض ، و مصادقة مجلس الوزراء في حالة الاحتياج الى كفالة السلطة التنفيذية [١] . و يرى الباحث ان مسألة الاقتراض يفترض ان يترك تقدير الامر بشأنها للهيئة المحلية التي تستطيع ان تحدد قدرتها على سداد التزامها حسب مواردها .

٥- عدم وجود نظام للمنح الحكومية شفاف و واضح تتمكن من خلاله كل هيئة محلية من معرفة نصيبها منه اتاح المجال للكثير من المحسوبية و الفساد و الكيل بمعايير مختلفة بين بلدية و اخرى .

٦- تدني قدرة البلديات على جباية الضرائب و تقديم الخدمات بكفاءة ، يختلف من بلدية لاخرى، الا ان العامل المشترك هو ان خللا في تعاون السلطة المركزية هو احد اسباب هذه الظاهرة في البلديات ، الى جانب عدم قيام اجهزة السلطة المركزية بعملية التوعية اللازمة على مستوى المجتمع .

٧- ما زال يجري العمل على انجاز نظام محاسبي مناسب رغم مرور خمس سنوات على المؤتمر المذكور و حوالي عشر سنوات على اقامة السلطة الوطنية .

٨- تواضع قدرة السلطة المركزية على مراقبة السلطات المحلية ، ما زال سيد الموقف ، و بدلا من تطوير هذه القدرة شلت دائرة المتابعة و التفتيش في الوزارة كدائرة مركزية و لم يعد لها وجود في الواقع سوى الاسم ، فيما لا تولي ادارة الوزارة أي اهتمام بتقارير التفتيش الصادرة عن دوائر المحافظات ، هذا من ناحية ، و لم تتمكن من فرض صلاحياتها بالتفتيش في العديد من

[١] المادة (٢) – قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم ١ لسنة ١٩٩٧

البلديات من ناحية اخرى ، و ربما كان هذا احد اسباب افشال دائرة المتابعة و التفتيش كأهون الشرين بدلا من التصادم مع بعض رؤساء البلديات الذين يشكلون مراكز قوى في الوطن .

٩- صلاحيات البلديات التي تم تحديدها حسب قانون الهيئات المحلية رقم ١ لسنة ١٩٩٧ [١] ، لم تشكل قفزة نوعية عما كان سائدا في الفترات السابقة ، فما زالت البلديات بعيدة عن مجالات التعليم و الصحة مثلا كقطاعات اساسية في سياق عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و التي يفترض ان تقودها البلديات على المستوى المحلي .

٤- الهيئات المحلية في محافظة قلقيلية

مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية ، اعتمدت مبدأ تقسيم الوطن الى محافظات ، و في عام ١٩٩٥ اعلنت محافظة قلقيلية مستقلة عن محافظة طولكرم بعد ان كانت تابعة لها طيلة سنوات الاحتلال ، و تضم المحافظة الى جانب مركزها مدينة قلقيلية ثلاثة وثلاثون تجمعا سكانيا مقسمة على النحو التالي :

- **مجالس بلدية قديمة** – عددها واحد و هي مدينة قلقيلية.
- **مجالس بلدية مستحدثة** – عددها اربعة و هي عزون، جيوس ، حبلة ، كفر ثلث.
- **مجالس قروية** – و عددها احد عشر مجلسا و هي حجة ، كفر قدوم ، باقة الحطب ، راس عطية ، عزون عتمة ، كفر لاقف ، بيت امين ، جينسافوط ، سنيريا ، جيت ، اماتين
- **لجان مشاريع** و عددها ثماني عشرة لجنة و هي سلمان ، فلامية ، النبي الياس ، فرعتا ، الفندق ، الطبيب ، عسلة ، صير ، جلعود ، الاشقر ، المدور ، راس طيرة ، الضبعة ، واد الرشا ، بالاضافة الى تجمعات بدوية هي عرب الرماضين الجنوبي ، عرب ابو فردة ، الرماضين الشمالي ، الخولي .

و لالقاء الضوء على دور هذه الهيئات المحلية في سياق عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية سوف نعتمد نفس التقسيم السابق ، حفاظا على التميز و الفوارق بين مستويات الهيئات المعتمدة لدى وزارة الحكم المحلي .

٤-١- بلدية قلقيلية

يعود اول مجلس بلدي أنشئ لادارة مدينة قلقيلية الى عام ١٩٠٩ ، و هي مدينة زراعية يعتمد اهلها على زراعة اراضيهم ، الا ان كارثة قد حلت بالمدينة عام ١٩٤٨ حيث فقدت حوالي ٥٠٠٠٠ دونما من اراضيها الزراعية داخل الخط الاخضر ، و بالتالي كان على

[١] قانون الهيئات المحلية رقم ١ لسنة ١٩٩٧ – المادة ١٥

اهلها التوجه شرقا لحفر الجبال و شراء و استصلاح و زراعة اراض للبقاء على قيد الحياة . و باعتبار ان المدينة حدودية ، فقد عانت من غارات اسرائيلية خلال فترة الحكم الاردني من اجل دفع اهلها للهجرة ، ففي عام ١٩٥٦ اغارت قوة خاصة اسرائيلية على المدينة و نسفت مركز الشرطة فيها حيث استشهد العشرات من ابنائها ، و في عام ١٩٦٣ قامت قوات اسرائيلية بنسف محطات الوقود ، و في عام ١٩٦٥ نسفت قوات الاحتلال الابار الارتوازية ، و في عام ١٩٦٧ احتلت المدينة من قبل القوات الاسرائيلية و اخرج اهلها ، و قامت الجرافات الاسرائيلية بهدم اكثر من نصف مباني المدينة في اطار خطة لازالتها من الوجود ، الا ان جهودا سياسية اثمرت عن عودتهم الى بيوتهم و اعادة اعمارها . و يبلغ عدد سكان المدينة حسب احصاء ١٩٩٧ (٣١٧٧٢) نسمة ، و رغم ان العدد الان اكبر من ذلك الا انني سوف التزم بهذا الرقم استنادا الى مرجعية رسمية هي جهاز الاحصاء الفلسطيني ، و يبلغ عدد الاسر ٥٦٤٠ اسرة كما يبلغ عدد المباني ٤١٢٨ مبنى و عدد الوحدات السكنية ٦٥٥٢ وحدة [١] ، اما مساحة المدينة الكلية فتبلغ ٩٥٥٠ دونما و مساحة المنطقة المبنية ٢٨٥٠ دونما .

و في مجال الخدمات الاساسية نلاحظ مدى التطور في توفيرها للمواطنين كما يلي :

	الخدمة						
	المياه		الكهرباء		الصرف الصحي		عدد الوحدات السكنية المأهولة في المدنية
المدينة	متصل	غيرمتصل	متصل	غيرمتصل	متصل	غيرمتصل	
قلقيلية [٢]	٥٥٥٦	١٢	٥٥٥٢	١٦	٥٠٩١	٤٧٧	٥٥٦٨
طولكرم [٣]	٥٩٤٩	١٤٥	٦٠٥٤	٤٠	٣٢٥٨	٢٨٣٦	٦٠٩٤
جنين [٤]	٤١٧٢	٦٩٩	٤٧٩٠	٥١	٢٧٤٠	٣٠٠١	٤٨٤١
الخليل [٥]	١٤٣٣٥	٣٧٠٠	١٧٨١٣	٢٢٢	٩٦٤١	٨٣٩٤	١٨٠٣٥
نابلس [٦]	١٧٦٠٨	١٢٣	١٧٦٧٩	٥٢	١٦٥٣٥	١١٩٦	١٧٧٣١

[١] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني و الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية : دليل السلطات المحلية ٢٠٠٠ – فلسطين – رام الله ، ص ٣٠٧ .

[٢] المصدر السابق ص ٣٠٨

[٣] المصدر السابق ص ٢٥٢

[٤] المصدر السابق ص ٩٧

[٥] المصدر السابق ص ١٤٦

[٦] المصدر السابق ص ٣٣٥

و يلاحظ ان بلدية قلقيلية توفر هذه الخدمات لعدد اكبر من مواطنيها بالمقارنة مع البلديات الاخرى رغم ان المقارنة اصلا غير عادلة ، باعتبار ان البلديات الاخرى اقدم و تمثل مناطق ذات تعداد سكاني اكبر ، و لكن تم ايراد احصائيات من المدن الاخرى لتوضيح دلالات الارقام الخاصة ببلدية قلقيلية .

يذكر انه على صعيد خدمة المياه ، فقد نفذت بلدية قلقيلية عدة مشاريع لتحسين الخدمة منذ عام ١٩٩٦ و حتى عام ٢٠٠٣ بتكلفة حوالي ثلاثة ملايين دولار ، حيث تم استبدال ٣٥٠٠٠ متر من الشبكات (قطر ٢" ، ٣" ، ٤" ، ٦") ، الى جانب تأهيل بئر ارتوازي لاستخراج المياه لتزويد المدينة ، و صيانة ثلاثة ابار ارتوازية اخرى و شراؤها ، و انشاء ثلاثة خزانات جديدة ، و عليه فان هناك ضخ متواصل للمياه ٢٤ ساعة في اليوم ، و سبعة ايام في الاسبوع ، و عليه فان زمن الانقطاع هو صفر ، و تبلغ نسبة الاستهلاك في المدينة بالمعدل ما بين الصيف و الشتاء ١٦٠ لتر / فرد / يوم فيما تبلغ في المستوطنات ٢٤٠ لتر / فرد / يوم ، اما في نابلس فتبلغ ٦١ لتر / فرد / يوم (حسب ارقام ١٩٩٨) ، و اسعار المياه للمستهلك في قلقيلية هي الاقل في الضفة الغربية [١]، و من ناحية اخرى فان عدد الافراد لكل اشتراك هو ٧.٨ ، و هي نسبه مقاربة للمعدلات العالمية التي تتراوح بين ٧-٨ لكل اشتراك ، فيما في دول العالم الثالث تصل الى ما يزيد عن ٢٠ فرد / اشتراك .

اما الكهرباء فقد نفذت بلدية قلقيلية عدة مشاريع من اجل تحسين الخدمة و هي [٢]:

المشروع	التكلفة
- اعادة تأهيل شبكة الضغط العالي	١.٥ مليون دولار
- تأهيل شبكات الضغط المنخفض	½ مليون دولار
- مشاريع ضغط متوسط جديدة	٢٠٠ الف دولار
- انارة الشوارع	٥٠ الف دولار
- رفع حمل المدينة من ٢.٥ ميغاواط-٦ ميجاواط	٢٠٠ الف دولار

بمعنى ان تحسنا كبيرا على الخدمة قد طرأ خلال السنوات ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٣، فيما تتيح كمية الكهرباء التي تحصل عليها المدينة مجالا واسعا لتطوير مشاريع صناعية .

---

[١] قلقيلية من ٠-٥م^3 = ٢٠ شيكل مقطوع ، ٦- ٣٩ م^3 ½ شيكل/ م^3 ، ٤٠-٦٩ = ٧٥ . شيكل / م^3 ٧٠-٩٩م^3 = ١.٥ شيكل / م^3 ، اكثر من ١٠٠ م^3 ٢.٥ شيكل / م^3 .

في نابلس مثلا – ٠-١٠ م^3 = ٦ دنانير مقطوع ، اكثر من ١٠ م^3 = ١ دينار اردني .

هذه المعلومات من بلدية قلقيلية / قسم المياه م. عبد المؤمن عفانة .

[٢] بلدية قلقيلية – قسم الكهرباء ، م. درويش عامر

– وقد استثمرت البلدية من ميزانية لجنة التربية والتعليم المحلية، ومن موازنة البلدية ما مجموعه ١٦٨٥٤٧٥ شيكلا، و ٢٧٥٧٠٠ دينار، و ٩٠٠٠٠ دولار، من اجل تطوير العملية التعليمية في المدينة، سواء من خلال بناء مدارس، او اضافة غرف دراسية، اوغرف انشطة او تزويد عدد من المدارس باجهزة الحاسوب، او شراء اراضي وتخصيصها لبناء مدارس. وقد اثمرت جهود البلدية الى جانب تحسين الوضع التعليمي، تلافي العمل بنظام الدراسة المسائية المعمول به في كثير من المحافظات، وهو بالطبع لا يلقى استحسان الاهالي، ولا التربويين، الا انهم يلجاون لهذ الخيار اضطراريا.

– و في مجال الصحة و النظافة – فقد استخدمت البلدية ٦٠ عاملا و قامت بتوسيع خطوط المجاري و تجهيز المعدات اللازمة بالاضافة الى مصاريف سيارات النفايات و صيانتها و اجور المكبات ، و ذلك بتكلفة حوالي ٦٢٧٨٠٠٠ دولار

– حديقة الحيوانات – و هي الحديقة الوحيدة في الضفة الغربية ، كمرفق سياحي ترفيهي هام ، و يعمل فيها سبعة عمال و طبيب بيطري و مدير للحديقة الى جانب اربع موظفين دائمين ، و تم تطويرها بكلفة ٤,٥ مليون دولار خلال السنوات السابقة شاملة لاجور العمال و الموظفين و طعام و علاج الحيوانات ، كما تم اضافة مرفق سياحي للحديقة هو البيت الكنعاني بكلفة ١٢٠ الف دولار . و الحديقة مصدر دخل هام للبلدية الى جانب انها مرفق ترفيهي هام يجد فيها الاهالي و الاطفال متنفسا هاما لا سيما و انها تحتوي على العاب اطفال .

– اما الطرق الداخلية – فيقدر حجم استثمارات البلدية في الطرق من حيث التعبيد و الارصفة و الصيانة بحوالي ١٠١٧٦٠٠٠ دولار . و من المعروف ان ذلك ينعكس ايجابا على الحركة المدنية في المدينة و يدفع الحركة التجارية الى الامام .

– مستشفى الطوارئ – قدمت البلدية الطابق الاول من مبنى المكتبة لوزارة الصحة ليستخدم كمستشفى طوارئ ، و هو المستشفى الحكومي الوحيد حتى الان في المحافظة ، كما قامت بتطويره من الداخل ليناسب الغرض الجديد بتكلفة حوالي ٢٤٠٠٠ دولار ، و في ذات السياق فقد وفرت البلدية قطعة ارض مساحتها عشر دونمات لاقامة مستشفى حكومي ممول من الصين و ثمن الارض هو ٣٠٠٠٠٠ دينار اردني ، و ينتظر البدء بالعمل لتنفيذ المستشفى في اقرب فرصة حيث ان المانع هو الظروف السياسية ، و وفرت البلدية قطعة ارض يقام عليها حاليا مركز صحي مساحتها ١٥٦٠ مترا مربعا و بكلفة ، كما وفرت سيارة اسعاف تبرع بها احد المواطنين و تعمل حاليا تحت تصرف مركز الاقصى الطبي في المدينة لخدمة المواطنين .

و من اجل النهوض بالحركة الثقافية و العلمية في المدينة ، قامت البلدية ببناء مكتبة عامة يعمل فيها خمسة موظفين ، و زودتها بكمية من الكتب و المراجع المتنوعة ، و هي مكونة من طابقين ، و يبلغ ما تم استثماره في المكتبة حوالي مليون شيكل .

٤-٣- البلديات المستحدثة

صنف قرارصادر عن وزير الحكم المحلي بتاريخ ٥ / ٣ / ٢٠٠٣ الهيئات المحلية الى الفئات التالية :

فئة أ – و تشمل بلديات المدن التي تعتبر مركزا للمحافظات الفلسطينية

فئة ب – و تشمل البلديات التي كانت قائمة قبل استلام السلطة ، و البلديات المستحدثة التي يبلغ عدد سكانها اكثر من خمسة عشر الف نسمة .

فئة ج – البلديات المستحدثة التي عدد سكانها دون خمسة عشر الف مسمة .

فئة د– باقي الهيئات المحلية .

و كانت وزارة الحكم المحلي قد اعلنت عن ترفيع ٧٨ مجلس قروي الى بلديات حتى عام ٩٨ [١] ، و على اهمية الخطوة الا ان هناك العديد من المحاذير التي قد تؤدي الى نتائج معاكسة للطموح ، " اذ ان توقع المواطنين من البلدية يفوق تلقائيا التوقع من المجلس المحلي ، و تؤدي التوقعات المتنامية ، و غير المدعومة بقاعدة مادية اسنادية ملائمة في هذه الحالة ، الى ان تعاني هذه "البلديات " الصغيرة من عجز مالي مباشر و دائم ، سيؤدي بها الى الاعتمادية التلقائية على موارد تأتيها من سلطة اعلى ، تقود الى استلاب استقلاليتها و اخضاعها لنفوذ السلطة الممولة "[٢]. مع ان استقلالية الهيئات المحلية لا تعني عدم قبول المساعدات من السلطة المركزية ، و لكن عندما تشكل هذه المساعدات المصدر الاساسي للتمويل ، فانها ستفقد استقلاليتها في الاغلب الاعم .

و يلاحظ على قرار وزير الحكم المحلي الانف الذكر انه يتضمن زيادة غير مسبوقة في عدد البلديات ، و بدون توفر امكانيات الدعم الذاتي ، الامر الذي يدفعها للاعتماد على السلطة المركزية التي ستجد مجالا اوسع للتدخل في شؤون هذه البلديات .

---

[١] د. حسين الاعرج : ورقة عمل بعنوان تطور مفهوم النظم المحلية في فلسطين مقدمة الى مؤتمر الحكم المحلي الاول في اللامركزية المالية ، نابلس ، جامعة النجاح ٢٥، ٢٦ / ٦/ ١٩٩٨ ملحق ٢ .

[٢] د. علي الجرباوي : م. س. ذ ، ص ٩٠

و في محافظة قلقيلية فقد تمت ترقية كل من المجالس القروية في عزون و جيوس و كفر ثلث و حبلة الى بلديات بتاريخ ١٦ /١١ / ٩٧ [١] . و نوجز فيما يلي اهم النشاطات التي قامت بها هذه البلديات في سياق عملية التنمية [٢]:-

الخدمة	التكلفة (في البلديات الاربعة)
١- تطوير خدمة الكهرباء	٣٥٠٠٠٠ دولار
٢- تعبيد طرق داخلية	٨٥٠٠٠٠ دولار
٣- بناء مقرات للبلديات	٤٠٠٠٠٠ دولار
٤-خدمة المياه	١٣٠٠٠٠٠ دولار
٥-في مجال الصحة	٢٥٠٠٠٠ دولار
٦- نفايات	١٠٠٠٠٠ دولار
٧- مدارس	٢٢٠٠٠٠٠ دولار

و يتضح من الجدول السابق ، ان مشاريع البلديات المستحدثة قد تركزت في مجالات تحسين التعليم ، و خدمات الكهرباء و المياه و الطرق ، و تطوير الوضع الصحي ، بمعنى ان سوء هذه الخدمات في فترة الاحتلال قد حال دون تطور هذه التجمعات السكانية ، حيث ان الخدمات لو توفرت في حينه لكان بالامكان تطوير صناعات و ورش لخدمة المواطنين ، الا ان الكهرباء لم تكن قبل السلطة متوفرة سوى في بلدتي عزون وحبلة ، لكنها لم تكن تكفي لما يزيد عن الاضاءة ، بمعنى ان كمية الكهرباء المسموح بالحصول عليها من الشركة القطرية الاسرائيلية كانت حائلا دون تطوير بنية صناعية ، و من ناحية اخرى ، فان الاهتمام الفلسطيني بالتعليم يكاد يكون عاما ، و تكشف المبالغ المستثمرة في مجال التعليم عن السياسة الاحتلالية المتبناة تجاه هذا القطاع طيلة سنوات الاحتلال خدمة لسياسة التجهيل .

يضاف الى ذلك ان اية ورش و منشآت صناعية تحتاج من ضمن ما تحتاجه الى الطرق لتسهيل نقل المواد الخام و تسويق المنتجات ، الى جانب ضرورة توفر المياه ، و من المعروف ان سلطات الاحتلال قد فرضت قيودا على مسألة المياه ، حيث لم يسمح بحفر ابار ارتوازية او زيادة كميات المياه المستخرجة .

و يلاحظ ان كافة الاستثمارات تصب في اتجاه خلق حياة افضل للمواطن من حيث توفير الخدمات الضرورية ، و تحمل في ثناياها ابعادا اقتصادية هامة ، ليس فقط على مستوى

[١] ارشيف وزارة الحكم المحلي – قلقيلية

[٢] المصدر السابق ، لمزيد من التفاصيل انظر استمارة المعلومات حول الهيئات المحلية

خلق الارضية المناسبة للعمل و انشاء الورش ، بل كذلك على مستوى تشغيل الايدي العاملة ، حيث ان المئات من العمال من ابناء هذه التجمعات قد تم استخدامهم خلال فترات العمل ، ناهيك عن ان التوسع في عمل هذه البلديات قد افترض زيادة عدد الموظفين ، فقد كانت الهيئات المحلية في هذه المواقع تستخدم ما لا يزيد عن خمسة موظفين قبل عام ١٩٩٤ ، فيما تضاعف هذا العدد اكثر من عشر مرات عام ٢٠٠٣ ، و من بين هؤلاء فقد حضر خلال السنوات العشر الماضية حوالي ٢٠ موظفا لدورات مختلفة حسب تخصصاتهم و مجالات عملهم .

بقي ان نقول ان هذه التجمعات السكانية كانت تدار قبل عام ١٩٩٤ من قبل عدد من المخاتير و معهم لجان تسمى مجالس قروية ، و هي تقليدية تشكلت من قبل الحكام العسكريين ، و كان يرأسها بالكامل مخاتير متعاونون مع سلطات الاحتلال ، و عليه كانت اداة في يد الاحتلال ، ولم تكن مسألة التنمية تحتل مكانا في ذهن هؤلاء ، سواء بسبب القصور المعرفي و العلمي ، او بسبب طبيعة الدور الموكول لهم على المستوى الامني . و عند قدوم السلطة ، فقد تم تغيير هذه اللجان بالكامل و استبدالها بهيئات جديدة من الشباب الاوفر حظا على مستوى التحصيل العلمي و الانتماء الوطني .

٤-٣- المجالس القروية

قامت وزارة الحكم المحلي في محافظة قلقيلية بتشكيل مجالس قروية في كافة التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن الف نسمة، على ان يشار الى ان عملية التشكيل مهما حرص القائمون عليها على الموضوعية، الا انها لا تفرز ما يمكن الدفاع عنه لفترة طويلة، باعتبار ان البديل الحقيقي هو فقط الانتخابات العامة.

وعلى الرغم من شح الموارد، وقلة الخبرة لدى معظم ان لم يكن كافة اعضائها في مجال الحكم المحلي، الا انه بالتعاون مع كادر الوزارة، والاستفادة من البلديات الاخرى، وتراكم الخبرة، بدات هذه المجالس باعداد الدراسات والمخططات اللازمة لاعتماد مشاريع ضمن خطتها التنموية، وبلغة الارقام، فان المجالس القروية في المحافظة قد استثمرت المبالغ التالية على مدى الاعوام منذ ١٩٩٤ – ٢٠٠٣: (المبالغ ادناه بالدولار الامريكي)[١]

مدارس	طرق	مياه	صحة	كهرباء	مقرات عامة
٢٢٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠

[١] ارشيف وزارة الحكم المحلي\ قلقيلية.

ويتضح من الارقام اعلاه ان المجالس القروية تمكنت خلال الفترة المذكورة من ادخال تحسينات ملحوظة على مستوى الحياة لمواطنيها، على مستوى الخدمة الصحية، وتعليم الابناء، وتعبيد الطرق، وتوفير خدمة المياه، والكهرباء، الى جانب بناء مقرات عامة تستخدم لاجتماعات هذه المجالس، ورياض اطفال، ومراكز شبابية ونسوية، بمعنى انه رغم المعيقات الذاتية والموضوعية، الا ان جهودا هامة بذلت على صعيد التنمية الاجتماعية، وتزداد الصورة وضوحا اذا اخذنا بعين الاعتبار ان معظم هذه المشاريع قد تم تنفيذه تحت شروط استخدام مقاولين وعمال من نفس المنطقة، وتعطى الاولوية في العادة لابناء التجمع السكاني ذي العلاقة.

٤-٤- لجان المشاريع

يلاحظ ان هناك عددا كبيرا من التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية يقل عدد سكانها عن الف نسمة، وهذا يفترض تشكيل هيئات محلية بمستوى اقل من المجالس القروية، وقد اعتمدت وزارة الحكم المحلي تسميات مختلفة لها كانت لجان المشاريع اكثرها استخداما، رغم ان قرار وزير الحكم المحلي الاخير والمشار اليه انفا قد اعتبرها من الفئة د.

وحيث ان هذه القرى الصغيرة قد عانت من سوء الاحوال طيلة سنوات الاحتلال، فقد حرصت وزارة الحكم المحلي على الاخذ بيد القائمين عليها من اجل تحسين احوالهم، ونذكر فيما يلي ما تم استثماره من اموال من قبل هذه اللجان في سياق عملية التنمية الاجتماعية[١]:

(المبالغ المذكورة ادناه بالدولار الامريكي)

مدارس	طرق داخلية	مياه	كهرباء
١٠٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	٤٦٠٠٠٠

وحتى تكتمل الصورة، وتكون الارقام الواردة في الفئات السابقة من مستويات الهيئات المحلية ذات معنى ، نورد الملاحظات التالية:

١- في العام ١٩٩٤ لم يكن هناك توفر لخدمة الكهرباء سوى في عشر تجمعات في المحافظة، على اختلاف مستوياتها، وفي عام ٢٠٠٣ تتوفر خدمة الكهرباء في كافة التجمعات السكانية، باستثناء تجمعين بدويين، لم يكن بالامكان توفير هذه الخدمة بحكم مواقعهما القريبة من مستوطنات.

٢- تمت زيادة كمية الكهرباء التي كانت تحصل عليها اربعة تجمعات سكانية من الشركة القطرية الاسرائيلية.

[١] المصدر السابق.

٣- كافة التجمعات السكانية في المحافظة والتي تحصل على الكهرباء بواسطة مولدات محلية، مدرجة على برامج تمويل لربطها بالشركة القطرية الاسرائيلية، والمانع يتعلق بالوضع السياسي.

٤- في العام ١٩٩٤ كان هناك ثلاثة عشر تجمعا سكانيا لا تتوفر فيها خدمة المياه، وفي عام ٢٠٠٣ لم يبق منها بدون هذه الخدمة سوى ستة تجمعات، بالاضافة الى التجمعات البدوية.

٥- القرى التي لا تتوفر فيها خدمة المياه، استطاعت الحصول على صهريجين لنقل المياه كحل مؤقت، في ظل رفض سلطات الاحتلال ترخيص شبكات مياه لها، بسبب عدم وجود مصدر في اغلب الاحيان، او اشتراط التزود من ابار زراعية دون الموافقة على زيادة كمية المياه المستخرجة، وذلك في اطار سياسة تخريب الاراضي الزراعية من اجل مصادرتها.

٦- تم تنفيذ سبع مشاريع مياه نموذجية في قرى المحافظة تشمل شبكات مياه وخزانات ويجري العمل في هذه الايام على توفير التمويل اللازم لمشاريع مماثلة في ثلاث قرى حصلت على الترخيص اللازم.

٧- في قرى المحافظة فقط تم اضافة ما يزيد عن ٢٣٦ غرفة صفية، الى جانب تعبيد ساحات وعمل صيانة عامة للعديد من المدارس، وبناء وحدات صحية وجدران استنادية في العديد من المدارس، الى جانب الغرف الادارية وغرف النشاطات والحاسوب[١].

٨- المشاريع التي نفذتها الهيئات المحلية في محافظة قلقيلية، انبثقت من ارادة الاهالي، سواء من خلال القنوات الشعبية او العلاقاتية المجتمعية التي تربط الهيئات المحلية بالمواطنين، او على خلفية حرص العديد من رؤساء واعضاء هذه الهيئات على اكتساب شعبية من اجل خوض الانتخابات المستقبلية، بمعنى ان الخطوة الاولى في هذه المشاريع، هي احدى مسالك النجاح لبرنامج التنمية، وبالتالي تحقيق اغراضه المقصودة المستندة الى معرفة الحاجات والرغبات في المجتمع المحلي، وبغير ذلك فان أي حديث عن التنمية يبقيها في اطار القوالب الجاهزة والمعزولة والغريبة، وغير القادرة على استقطاب الاهالي على التعامل معها بحماس وتفاعل، بمعنى ان الالية المعتمدة من جانب الهيئات المحلية في محافظة قلقيلية تجعلها مرتكزا اساسيا من مرتكزات العملية التنموية.

٥- تحديات على الطريق

و في اطار دورها في عملية التنمية ، تواجه الهيئات المحلية تحديات مختلفة مثل [٢]:

---

[١] ارشيف مديرية التربية والتعليم – قلقيلية.

[٢] مجلة الحكم المحلي ، شهرية تصدر فصليا مؤقتا ، العدد الخامس ، آب ٢٠٠٢ ، ص٣٦

١- التحدي السياسي – و اهم مظاهره الاحتلال الاسرائيلي الذي اوضحت سياسته خلال الفترة ما بين ٩٣-٢٠٠٠ انه لم يغادر مفاهيم الحرب و الامن على المستوى العملي، فيما سادت الساحة الاعلامية مفاهيم خادعة سلامية لم يكن الغرض منها ابعد من خداع الرأي العام العالمي من اجل اظهار الجانب الفلسطيني كرافض للسلام ، بمعنى ان سياسة المصادرة و الاستيطان ، و شق الطرق الالتفافية من اجل الربط بين المستوطنات الاسرائيلية، و الاعتداء على المقدسات الذي مهد لانتفاضة النفق عام ٩٦ ، و الاحتفاظ بعشرات الاف المعتقلين الفلسطينيين و المماطلة في اغلاق هذا الملف ، و حرمان الهيئات المحلية من السيطرة على الموارد الضرورية للتطور و تنمية المجتمع المحلي مثل الطرق و الماء و الكهرباء و تحديد صلاحياتها في المخططات الهيكلية الطبقية ، مما يضع المزيد من العقبات امام الانطلاقة التنموية المرجوة.

٢- التحدي الاقتصادي – ارتبط هذا التحدي بالارث الاحتلالي في مجال تشويه بنية الاقتصاد الفلسطيني ، و المساعي لمدة ثلاثة عقود لخلق اقتصاد مشوه تابع للاقتصاد الاسرائيلي ، عجزت الاتفاقات الاقتصادية اللاحقة لاتفاق اوسلو عن فك الارتباط بينهما ، و قد ادى ذلك الى تدمير البنى التحتية و المؤسساتية . و من ناحية اخرى،اخذت الاموال المدفوعة من الدول المانحة منحى سياسيا حيث ارتبطت في كثير من الاحيان باحراز تقدم على المسرح السياسي التفاوضي ، بمعنى ان الطروحات التنموية ركزت احيانا كثيرة على الجانب السياسي على حساب الجوانب التنموية الاخرى ، و هو ما انعكس سلبا على امكانية حدوث تنمية حقيقية ، و ما تحقق لا يعدو كونه محاولات تنموية جزئية ترميمية ، أي مشاريع منفصلة مشرذمة مبعثرة ، دونما وجود خطة تنمية متكاملة ، شاملة ، محددة الاهداف ، واضحة الاولويات ، قائمة على اساس معايير علمية و مدروسة ، و قد اسهمت المؤسسات المركزية في ذلك ، تارة عبر افتقادها لمعايير التوزيع و الخطة الشاملة ، و تارة عبر اتسامها بالفساد ، الامر الذي فتح المجال للدول المانحة للعمل مباشرة مع الاطر الشعبية غير الحكومية بما فيها هيئات السلطة المحلية .

٣- التحدي السلوكي و النفسي و المجتمعي – و ابرز ما يظهر ذلك في قلة الالتزام بدفع المستحقات و الضرائب و المترتبة على المواطن للهيئات المحلية ، في الوقت الذي يواصل الشكوى من سوء الخدمة ، الى جانب ان السلطة لم تبادر الى اجراء انتخابات بلدية لتعزيز الثقة بين الاهالي و الهيئات المنتخبة ، كما ان المؤسسات الاجتماعية مثل الاسر و المدارس و الجامعات و وسائل الاعلام و المساجد و النقابات و الاحزاب و الاندية ، لا تقوم بدورها على صعيد حث المواطنين على التعاون مع هيئاتهم المحلية

٤- التحدي القانوني و التشريعي و الذي تمثل في قصور القوانين و الانظمة للهيئات المحلية ، الامر الذي انعكس على ادائها ، حيث يتم الاعتماد في كثير من الاحيان على قوانين قديمة ، فيما لا يوجد نسق متكامل تسير عليه كافة الهيئات المحلية ، و القصور احيانا يدفع الى اللجوء الى اليات ليس لها سند قانوني .

٦- توصيات

من اجل تفعيل دور الهيئات المحلية في بناء المجتمع و الاسهام في العملية التنموية الشاملة ، يمكن التوصية بما يلي :

١- الانسجام مع التوجه العام في الكثير من دول العالم المتقدمة في مجال دمج العديد من الهيئات المحلية الصغيرة و المتجاورة ، بهدف زيادة عدد السكان المشتركين في هيئة واحدة ، وصولا الى زيادة الموارد المالية و تقليل كلفة المشاريع و تحسين الخدمة المقدمة للاهالي . و ينطبق ذلك ايضا على العديد من البلديات الصغيرة التي يجب توحيدها لذات الاهداف ، بعد وضع الارضية القانونية لعملية الدمج .

٢- رغم ان سنوات طويلة ضاعت و كان بالامكان اجراء الانتخابات المحلية فيها الا ان السلطة الفلسطينية احجمت عن ذلك ، دون ان يكون لذلك سند منطقي برأي عدد كبير من المراقبين و المحللين ، علما بان هذه الانتخابات سوف توفر احد اهم عناصر الدور التنموي للهيئات المحلية ممثلة بالمشاركة الشعبية .

٣- اعادة النظر في العديد من المواد التي وردت في قانون الحكم المحلي ، و كذلك قانون انتخاب هيئات الحكم المحلي ، و خاصة تلك المواد التي حذفت في مناقشات المجلس التشريعي و التي كانت مدرجة في مشروع قانون الانتخاب ، و من ضمنها اشتراط المؤهل العلمي لمن يرغب بترشيح نفسه لرئاسة البلدية ، و في اعتقادي ان ادارة البلديات لم تعد تصلح للمخاتير على الطريقة العثمانية ، او الهواة في عصر الانترنت و العولمة .

٤- وضع حد للازدواجية السائدة في تعامل وزارة الحكم المحلي مع البلديات ، فبعض البلديات يتربع على رأسها شخصيات نافذة ليس لوزارة الحكم المحلي سلطة عليها ، فيما بلديات اخرى يتم التعامل معها بطريقة و كأنها مجالس قروية ، و في الحالة الاولى يكون التبرير اللامركزية و في الحالة الثانية يكون التبرير بمنطق الصلاحيات و القانون ، بمعنى ان على السلطة المركزية تحديد أي نظام ادارة محلية تريد ارساء معالمه في فلسطين و بطريق تنطبق على الكل و بما ينسجم مع وثيقة الاستقلال

الفلسطيني ، وصولا الى لامركزية حقيقية تقوم الهيئات المحلية من خلالها باداء دورها التنموي على الوجه الامثل .

٥- تنمية الموارد المالية للهيئات المحلية و وضع الخطط اللازمة لذلك ، و في مقدمتها تحصيل و جباية ما تضمنته القوانين و الانظمة من ضرائب و رسوم و عائدات ، الى جانب ضرورة اعتماد خطة تنمية شاملة على مستوى الوطن و قاعدتها خطط الهيئات المحلية و تعتمد في توزيع موارد السلطة على اساس معايير يقرها المجلس التشريعي و تضمن تحقيق العدالة .

٦- اسهام كافة الوزارات و المؤسسات و الاطر الاجتماعية و الجماهيرية و السياسية بحملة توعية جماهيرية بهدف تعريف المواطن بخطط الهيئات المحلية وضمان مشاركته فيها.

٧- خاتمة

عانت سلطات الحكم المحلي في فلسطين، كبقية قطاعات الشعب الفلسطيني من تعاقب انماط من الحكم شديد المركزية، الى جانب كونه غريبا ومرفوضا على مدى تاريخها، وهو ما انعكس على طبيعة القوانين التي حكمت هذه السلطات، وبالتالي الدور المرسوم لها، وابعدها عن القيام بدورها التنموي للارتقاء بمستوى مواطنيها في مناطق صلاحياتها، بل لجات السلطات المركزية الى تشكيل الهيئات المحلية كادوات لبسط سيطرتها على الشعب الفلسطيني، ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، كانت السياسة الواضحة والمعلنة تتمثل بالاستجابة لوثيقة الاستقلال، المعبرة عن الطموح الفلسطيني لشكل الهيئات المحلية التي يريد، في اطار نظام حكم ديموقراطي.

اعترضت سبيل عملية بناء الهيئات المحلية العديد من الصعوبات الموضوعية والذاتية، الا انها تمكنت من تحسين مستوى الخدمات التي تقدم لمواطنيها، وذلك في سياق خطط تنموية طموحة، تتوق لنفض ما تراكم من غبار على هذه الهيئات طيلة الاعوام والعقود الماضية، الا انها لم تستطع تحقيق المشاركة الشعبية في بناء هذه الهيئات عبر الانتخابات الديموقراطية، وذلك بسبب عدم اتخاذ مثل هذا القرار من السلطة المركزية.

واذا كان هذا هو حال الهيئات المحلية في فلسطين بشكل عام، فان المعاناة في محافظة قلقيلية تكتسب نكهة خاصة على مدى المراحل التي مر بها الشعب الفلسطيني، فقد ارهقت الاجداد في الماضي الضرائب التركية، ليتجلى ذلك في تزوير مساحات الاراضي التي يملكونها هروبا من الضريبة، ليسهل في ظل الاحتلال الاسرائيلي مصادرة مساحات واسعة غير مسجلة،

ناهيك عن مصادرة الاف الدونمات من خيرة الاراضي الزراعية عام ١٩٤٨، وبالتالي تحقيق المزيد من الافقار للمواطنين، وتواصل مسلسل المصادرة حتى يومنا هذا في ظل اقامة جدار الفصل العنصري.

ومحافظة قلقيلية عانت من كونها محافظة تعتمد على الزراعة ويغلب عليها الطابع الريفي طيلة سنوات الاحتلال، واعني بتلك المعاناة الاهمال غير المبرر من جانب م.ت.ف. للريف الفلسطيني على امتداده، وهو ما استغلته سلطات الاحتلال عند تاسيس روابط القرى، التي استقطبت في عضويتها العديد من ممثلي الهيئات المحلية والمخاتير المتعاونين مع الاحتلال، لتعطي بعدا جديدا لاستخدام الهيئات المحلية كادوات لفرض السيطرة المركزية.

اذا كانت محافظة قلقيلية قد حصلت على نصيب كبير من عملية التدمير طيلة سنوات الاحتلال، فان المؤسف حقا الا تحصل على نصيب اكبر من جهود التعمير في ظل السلطة الفلسطينية، ويعود ذلك الى خلل في سياسات التوزيع والمحسوبيات ومراكز القوى، الى جانب عدم القدرة على رسم سياسة وطنية شفافة على هذا الصعيد.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكنت كافة الهيئات المحلية في محافظة قلقيلية من استثمار ما اتيح لها من امكانيات، سواء من خلال الاتصال المباشر مع الدول المانحة، او من السلطة المركزية او من مساهمات ابنائها، من القيام بدور على صعيد تحسين ظروف الحياة في مناطق صلاحياتها، عبر تقديم افضل الخدمات الممكنة، ولم يكن ما تم انجازه هو سقف الطموح، فما زال هناك الكثير ينتظر التمويل لعمله، لذلك لا بد من انتهاج سياسة واضحة، تعتمد على معايير عادلة، يتم التوزيع على اساسها حتى لا تسهم السلطة في خلق مجتمعات متباينة.

٨- المراجع

١- شركاء في التنمية: ورقة عمل بعنوان " بناء اللامركزية في الحكم المحلي" مقدمة الى وزارة الحكم المحلي بدعم من برنامج المعونة الامريكية العادي، نيسان ٢٠٠٠.

٢- د. الجرباوي، علي: أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ دراسة الحالة الفلسطينية، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

٣- مجلة الحكم المحلي، شهرية تصدر مؤقتا فصليا عن وزارة الحكم المحلي، الاعداد الاول – ايلول ١٩٩٩، العدد الثاني – كانون الاول ١٩٩٩، العدد الثالث، العدد الخامس اب ٢٠٠٢.

٤- الحوت، بيان نويهض: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ – ١٩٤٨، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.

٥- د. الاعرج، حسين: ورقة عمل بعنوان " تطور مفهوم النظم المحلية في فلسطين" مقدمة الى مؤتمر الحكم المحلي الاول في اللامركزية المالية، نابلس، جامعة النجاح الوطنية ٢٥ – ٢٦ \٦\١٩٩٨.

٦- د. الجرباوي، علي: البلديات الفلسطينية من النشاة حتى العام ١٩٦٧" في مجلة شؤون فلسطينية، العدد ٢٢١- ٢٢٢.

٧- قانون البلديات الاردني لعام ١٩٥٤.

٨- الامر العسكري الاسرائيلي رقم ١٩٤.

٩- المجموعة الاستشارية للتنمية الريفية: اللامركزية في الحكم المحلي في فلسطين، دراسة، شباط ٢٠٠٠.

١٠- وثيقة الاستقلال الفلسطيني.

١١- حمدان، جهاد: ورقة عمل بعنوان " خطوات فلسطينية نحو اللامركزية" مقدمة لمؤتمر الحكم المحلي الاول في اللامركزية المالية، نابلس، جامعة النجاح ٢٥ – ١٩٩٨\٦\٢٦.

١٢- قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم ١ لسنة ١٩٩٧.

١٣- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني والاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية: دليل السلطات المحلية ٢٠٠٠، فلسطين- رام الله.

١٤- مقابلات ميدانية مع عدد من مهندسي بلدية قلقيلية.

١٥- د. الاعرج، حسين: ورقة عمل بعنوان تطور مفهوم النظم المحلية في فلسطين" مقدمة الى مؤتمر الحكم المحلي الاول في اللامركزية المالية، نابلس، جامعة النجاح ٢٥-١٩٩٨\٦\٢٦.

١٦- ارشيف وزارة الحكم المحلي- قلقيلية.

١٧- ارشيف بلدية قلقيلية.

١٨- ارشيف مديرية التربية والتعليم- قلقيلية.